العدد (1787) السنة السابعة - الأربعاء (5) أيار 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

حـــرب الميـــــاه.. فـــي حـــوض النيـــــل

حسين عبدالرازق

في يناير ١٩٩٧ وكنت رئيسا لتحرير مجلة (اليسار) الشهرية، دعوت سبعة خبراء من المهتمين بنهر النيل من جوانبه المختلفة.. الفنية والعلمية والسياسية والاستراتيجية والتاريخية، لمناقشة ورقة أعددتها حول (المشاكل الجوهرية المحلية والإقليمية التي تمس هذا الشريان الحيوي للمصريين وتعرض حياتهم ومستقبلهم للخطر) ونشرت الندوة - التي أدارها عبدالغفار شكر وشارك فيها (د. لواء أحمد عبدالحليم ود. البهي العيسوي وحلمي شعراوي ود. رشدي سعيد ود. عبدالملك عودة ود. علي النويجي والسفير وفاء حجازي) وأعدها للنشر عماد فؤاد - في عدد فبراير ١٩٩٧ من مجلة اليسار تحت عنوان (سبعة خبراء يحذرون.. النيل في خطر). واليوم وبعد ١٣ عاما أجدني مضطرا للتحذير بأعلي صوت.. (النيل في خطر داهم.. ومصر في خطر).

وليس في الأمر أي نوع من الإثارة، فما جرى في اجتماع وزراء مياه دول حوض النيل التسعة - غير العادي - والذي عقد أخيرا في مدينة (شرم الشيخ) المصرية، وأنهي أعماله فجر يوم ١٤ أبريل بعد مناقشات ساخنة استمرت أكثر من ١٧ ساعة.. يفتح الباب أمام صدام بين دولتي المصب والممر (مصر والسودان) ودول المنبع السبع (بورندي - الكونغو - إثيوبيا - كينيا - رواندا - تنزانيا - أوغندا).

خلال الاجتماع بدا واضحا أن دول المنبع السبع تغلق باب المفاوضات نهائيا، وتتحرك بسرعة لإعلان موقف حاسم دون أي اعتبار للموقف (المصري - السوداني) ويصف د. محمد نصرالدين علام وزير الموارد المائية والري المصري ما حدث في الاجتماع قائلا إن الأمر كان هادئا، وقدم وزراء دول حوض النيل الشكر لمصر على ما تقدمه من معونات لهذه الدول (وظل الأمر هكذا حتى جاء الدور في الكلمات علي الوزير التنزاني الذي تحدث قائلا: نحن مجموعة الـ (G٧) أو دول المنبع السبع، وأنا المتحدث الرسمي لهم.. فتوجهت إلى الدول بالسؤال حول مدى صحة هذا الكلام وسألت بورندي: موافق؟ ولم يرد، وبإعادة السؤال على الكونغو، هل أنت موافق؟ لم يرد، وكرر المسؤول التنزاني.. أنا المتحدث الرسمي، وقال: قررنا أن نفتح باب التوقيع في ١٤ مايو على اتفاقية (الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة حوض النيل)، بعده قال المسؤول الأثيوبي: سنترك الباب مفتوحا لمن يرغب في التوقيع، وسنعطي مهلة سنة للتوقيع، وبعد التوقيع يفتح باب التفاوض حول النقاط المعلقة (أي النقاط الثلاث الجوهرية التي طالبت مصر والسودان بالنص عليها في الاتفاقية ورفضت دول المنبع السبع)، وأضاف الوزير الأثيوبي قائلا: نناشد مصر والسودان الانضمام لهذه الاتفاقية، بعد ذلك طلب الوفد المصري وقتا للتباحث، وأعد الوفد المصري الرد القانوني، فكانت أول مرة في تاريخ المفاوضات تذكر الحقوق التاريخية والاتفاقات السابقة، ويذكر فيها أن كل هذه الأعمال باطلة لأنها خارج المبادرة، ولم تحظ بالتوافق، وتم إعداد مذكرة من ٤ صفحات قانونية شارك في صياغتها خبراء دوليون وعرضت علي الدول المشاركة في المؤتمر، فطلبت الدول السبع وقتا للتشاور أيضا، واستمروا في اجتماعهم لمدة ساعتين).

وانتهي الأمر إلي تمسك دول المنبع بموقفها، وأصدرت بيانا ختاميا لاجتماع شرم الشيخ الذي رأسه وزير الموارد المائية والري المصري، أعلن السير قدما في توقيع الاتفاقية الإطارية اعتبارا من ١٤ مايو الحالي ولمدة عام، وأكد البيان أن اجتماعات شرم الشيخ تعد آخر سلسلة من المفاوضات حول الاتفاقية الإطارية والتي بدأت عام ١٩٩٥، وأنه لن تكون هناك مفاوضات أخرى في أديس أبابا في يوليو المقبل، ورفضت مصر والسودان موقف دول المنبع، وأعلنتا موقفهما الموحد وبرفض التوقيع ما لم تتضمن الاتفاقية ثلاثة بنود: استمرار العمل بالاتفاقيات السابقة التي تضمن حقوق مصر في مياه النيل (بروتوكول روما في ١٥ أبريل ١٨٩١ بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية أديس أبابا في ١٥ مايو ١٩٠٢ بين بريطانيا وأثيوبيا، معاهدة لندن في ٩ مايو ١٩٠٦ بين بريطانيا وبلجيكا (نيابة عن الكونغو)، اتفاقية ١٩٢٥ بين بريطانيا وإيطاليا، اتفاقية ١٩٢٩ بين مصر وبريطانيا (نيابة عن أوغندا وكينيا وتنجانيقا)، اتفاقية ١٩٣٢ بين مصر وبريطانيا، الاتفاقية المصرية السودانية عام ١٩٥٩، اتفاقية ١٩٥٣ بين الحكومتين المصرية والأوغندية، اتفاقية منظمة دول حوض نهر النيل (أندوجو) عام ١٩٨٣ بين ثماني دول وأثيوبيا كمراقب، اتفاقيات تفاهم أعوام ١٩٩١ و١٩٩٢ و١٩٩٣ بين السودان وأثيوبيا، اتفاقية ١٩٩٣ بين مصر وأثيوبيا). ضرورة قيام دول منابع النيل بالإخطار المسبق لدولتي المصب والحصول على موافقتهما قبل تنفيذ أي مشروعات في أعالي النهر. أن ينص نظام التصويت في حالة إنشاء مفوضية لدول حوض نهر النيل علي الأغلبية المشروطة بمشاركة دولتي المصب (مصر والسودان) في الموافقة علي القرار، أي منحهما حق الفيتو.

وكرد فعل على الموقف المصري السوداني الموحد، والرسائل التي بعث بها الرئيسان حسني مبارك وعمر البشير إلى رؤساء دول المنبع، قال (شاملس كيمال) المتحدث باسم الحكومة الأثيوبية (إن الاتفاقية الإطارية قائمة على أساس القانون الدولي والاستخدام العادل لمياه النيل، لكن مصر تتلكأ، وقد رفضت البلدان السبعة جميعا الاتفاق السابق بين مصر وبريطانيا الاستعمارية).

وقال الرئيس الأوغندي (يوري موسيفين) إنه لم يعد ممكنا أن تستمر مصر في احتكار استخدام مياه النيل (لا أحد يريد أن تتضور مصر جوعا، لكن هذا الموقف الأناني من استخدام مياه النيل لابد من وضع حد له).

قرارات شرم الشيخ

وفي قراءة لقرار مؤتمر شرم الشيخ قال (هاني رسلان) خبير الشؤون السودانية بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية (إن قرار دول المنبع يمثل خطورة كبيرة بالنسبة لها ولمصر أيضا في المستقبل).

وقالت صحيفة (جيما تايمز) الأثيوبية إن الكينيين يطالبون بالتعامل مع مياه النيل كما تتعامل الدول مع البترول الذي يتم استخراجه من أراضيها (وبالتالي يجب أن تشتري مصر ما تحتاج إليه من المياه من دول المنبع على اعتبار أن كلا من البترول والمياه مصادر طبيعية للدول)!.

ورغم ذلك اتسم الموقف المصري بتفاؤل غير مبرر ولا مفهوم. في تصريح للدكتور محمود أبوزيد وزير الموارد المائية والري السابق قبل تركه الوزارة بيوم واحد قال إنه لا توجد أي مشاكل مع دول حوض النيل تتعلق بحصة مصر من مياه النيل (والعلاقات بين مصر ودول الحوض طيبة وأفضل ما يمكن الآن في ظل توجه عدد كبير من الاستثمارات المصرية لهذه الدول حيث تم إبرام عدد من الاتفاقات لإنشاء مشروعات مختلفة في هذه الدول). وعقب اجتماع شرم الشيخ قال د. محمد نصرالدين علام الوزير الحالي أن نتائج هذه الجولة لا تشكل أي مشكلة بالنسبة لمصر، وأن علاقات مصر مع دول المنبع لن تتأثر بما حدث في شرم الشيخ، فهي علاقات (أزلية)، وأعرب المهندس كمال علي وزير الري السوداني عن تفاؤله بشأن التوصل بمشاركة دول حوض النيل إلي اتفاقية تلبي رغبات جميع دول الحوض. وعبر د. أحمد يوسف أحمد أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة ومدير معهد البحوث والدراسات العربية عن تعجبه من (نغمة التفاؤل وتبسيط الأمور التي سادت تصريحات الجانب المصري أثناء جولات المفاوضات رغم وضوح المشكلة في ذهن المفاوض المصري، ففي جولة كينشاسا كانت هناك سعادة كبيرة بإجماع وزراء الموارد المائية والري في دول الحوض على أهمية رئاسة مصر للاجتماع الوزاري في الإسكندرية في يوليو ٢٠٠٩، وقبل جولة الإسكندرية أكد مصدر رفيع المستوى بوزارة الموارد المائية والري أن هذه الجولة لن تشهد أي مفاوضات حول النقاط المعلقة للاتفاقية الإطارية(!)، ولكن البدائل الأخرى ستتم دراستها وصولا إلي صيغ مقبولة من الجميع بما يضمن عدم المساس بالمقترحات المصرية - السودانية، وفي صحيفة الأهرام بتاريخ ٢٨ يوليو وصفت إضافة بند مناقشة (الاتفاقية الإطارية) إلى جدول أعمال المجلس بأنها تطور مهم(!)، والواقع أن هذه المسألة تحتاج وقفة، فكيف نتصور انعقاد جولة الإسكندرية دون مناقشة الخلافات حول الاتفاقية الإطارية؟.. والسؤال هنا: لماذا كل هذا التبسيط للمشاكل على الرغم من وجود مؤشرات قاطعة على وعي المفاوض المصري بحقيقة الخلاف مع دول المنبع؟، ويعقب هذا السؤال سؤال آخر عن المسؤول عن هذا التفاؤل وتبسيط الأمور: أهي الدوائر المسؤولة عن الملف أم الدوائر الإعلامية المصرية أو كلاهما معا؟ وأغلب الظن أن الإجابة الأخيرة هي الصحيحة. ويبدو موقف التفاؤل الرسمي المصري أقرب ما يكون نوعا من الخداع للرأي العام وتضليله، فالجهات المسؤولة عن ملف مياه النيل وهي (وزارة الموارد المائية والري، ووزارة الخارجية، وجهاز الأمن القومي) تعرف بالتفصيل الدقيق مواقف دول حوض نهر النيل منذ نصف قرن على الأقل.

فعقب توقيع مصر اتفاق ١٩٥٩ أعلنت تنجانيقا وكينيا وأوغندا المستعمرات البريطانية السابقة مطالبتها بتخصيص خمسة مليارات متر مكعب من مياه النيل سنويا لمواجهة احتياجاتها التنموية، (وعدم التزامها بالمعاهدات والاتفاقات المعقودة أيام الاستعمار البريطاني)، ثم وقعت تنزانيا (تنجانيقا سابقا) مع رواندا وبورندي اتفاقية نهر كاجيرا عام ١٩٧٧ والتي تتضمن بدورها عدم الاعتراف باتفاقيات ١٩٢٩.

وأعلنت أثيوبيا رفضها لاتفاقيتي ١٩٢٩ و١٩٥٩ على امتداد جميع عهودها السياسية منذ حكم الإمبراطور هيلا سلاسي ثم نظام (منجستو) وصولا إلى النظام الحالي، وأكدت أثيوبيا عام ١٩٥٦ - ١٩٥٧ أن من حقها تطوير مشاريع مائية على مجري النيل الأزرق داخل أراضيها، وأنها لن تضمن الماء للدول أسفل مجرى النهر (دول المصب) إذا كان ذلك يتعارض مع مصالحها ومتطلبات سكانها، ثم قررت إنشاء خزانين على النيل الأزرق ونهر عطبرة لأغراض الري وتوليد الكهرباء (وهو ما اعتبر بمثابة إعلان رسمي عن بدء المرحلة الأولى من المواجهة بين السياسة المائية الأثيوبية والسياسة المائية المصرية، وتم هذا الإعلان بعد موافقة البرلمان الفيدرالي الأثيوبي وقبول البنك الدولي ومؤسسات دولية أخرى دراسات الجدوى والتمويل من دون اشتراط القبول المسبق من دول الحوض الأخرى بما فيها دولتي المصب، وهو ما اعتبرته أثيوبيا ورقة مهمة جديدة في يدها، وسعت عام ١٩٨١ لاستصلاح ٢٢٧ ألف فدان في حوض النيل الأزرق بمقولة عدم وجود اتفاقات بينها وبين الدول النيلية الأخرى، وقامت عام ١٩٨٤ بتنفيذ مشروع سد (يشا) - أحد روافد النيل الأزرق - بتمويل من بنك التنمية الأفريقي (وهو مشروع يؤثر علي حصة مصر من مياه النيل بحوالي نصف مليار متر مكعب، وتدرس الآن ثلاثة مشروعات أخري يفترض أنها سوف تؤثر على حصة مصر بمقدار ٧ مليارات متر مكعب سنويا) كما قال د. وجيه دكروري الخبير الاقتصادي والاستراتيجي.

قحط.. وفقر مائي

وبعيدا عما يقال بحق من أن نقص المياه في العالم والذي يتفاقم باستمرار في الكرة الأرضية قد يؤدي إلى نزاعات وحروب بين الدول، وأن حروب المياه ستحل محل الحروب من أجل البترول، وأن (أكثر من نصف سكان العالم مهددة بعدم الاستقرار السياسي وحتى بنزاعات عميقة بسبب التغير المناخي والشح في المياه) كما قال بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة.. فمن المؤكد أن مصر مهددة بالدخول في مصاف الدول التي تعاني من فقر مائي شديد، إن لم تكن تعاني منه الآن بالفعل.

فطبقا لبيانات وزارة الموارد المائية والري والبنك الدولي، فقد كان استهلاك مصر من المياه ٦٣ مليار متر مكعب عام ١٩٩٧ ارتفع عام ٢٠٠٠ إلي ٧٢ مليار متر مكعب، وطبقا لاتفاقية السد العالي فإمكانياتنا الحالية من المياه تتلخص في التالي..

- ٥,٥٥ مليار متر مكعب هي حصة مصر من مياه نهر النيل.
- ٤,١ مليار متر مكعب من الأمطار في الساحل الشمالي.
- ٦,٤ مليار متر مكعب من إعادة استخدام مياه الصرف لأغراض الري (ارتفعت إلى ٦,٧ مليار متر مكعب). أي أن مصر تعتمد بنسبة ٥,٩٧٪ على مياه نهر النيل، وهو ما يؤكد مقولة هيرودوت (مصر هبة النيل). فإذا أخذنا في الاعتبار أن حوض نهر النيل مستودع مائي يغطي ٣ ملايين كيلو متر مربع ويعد أطول نهر في العالم فهو يمتد إلي مسافة ٦٨٢٥ كيلومترا طولا ويمر بتسع دول أفريقية، وتأتي مياه النيل من عدة روافد في هضبتين أساسيتين، الهضبة الأثيوبية وروافدها (النيل الأزرق والسوباط وعطبرة)، وهضبة البحيرات وأهم روافدها النيل الأبيض، وأن الهضبة الأثيوبية تشكل المصدر الرئيسي لمياه نهر النيل بنسبة ٨٥٪ مقابل ١٥٪ من هضبة البحيرات.. لأدركنا صعوبة المشكلة، إضافة إلي أن مناخ سبع من دول حوض نهر النيل رطب معتدل حيث يبلغ معدل هطول الأمطار ما بين ١٠٠٠ و١٥٠٠ ملم/سنة، بينما مناخ مصر وشمال السودان قاري لا تتعدى نسبة هطول الأمطار فيهما ٢٠ ملم/سنة، ولكن الأمطار التي تهطل علي الهضبة الأثيوبية والتي تصل إلي حدود ٤٨٠ مليار متر مكعب سنويا يذهب معظمها إلى البحر أو إلى باطن الأرض، وكذلك الحال في الهضبة الاستوائية (هضبة البحيرات) التي يبلغ حجم الأمطار التي تهبط فوقها ما يزيد على ١٦٦٠ مليار متر مكعب من المياه سنويا، يصل منها إلي نهر النيل ما لا يزيد على ٥٪ أما الباقي فيضيع في المستنقعات أو في البحر أو يتسرب إلي باطن الأرض، ولذلك يعتبر نهر النيل (نهر شحيح موارد المياه) وأقل الأنهار عطاء، كما يقول د. محمد عبدالفتاح القصاص، فبينما يصب مجرى النيل عند أسوان ٨٤ مليار متر مكعب، نجد أن نهر الكونغو يصب عند نهاية مجراه في المحيط الأطلسي ١٢٤٤ مليار متر مكعب، ونهر النيجر يصب ١٩٢ مليار متر مكعب. وعند قياس نصيب الفرد من المياه فسنجد أن نصيب الفرد في حوض نهر النيل ٨٠٠ متر مكعب مياه، بينما نصيب الفرد في حوض نهر الكونغو ٣٠ ألف متر مكعب مياه وفي حوض نهر النيجر ٤٦٠٠ متر مكعب مياه، إضافة إلي أن هناك مخاطر نقص الإيراد الطبيعي لمياه النيل بسبب موجات الجفاف المتسارعة في منابع النيل والتغييرات المناخية.

وفي ضوء هذه الحقائق تبدو مشكلة المياه في ارتباطها بنهر النيل مشكلة مركبة ومعقدة تهدد الحياة في مصر، فحصة مصر من مياه النيل كما سبق الإشارة ٥,٥٥ مليار متر مكعب طبقا لاتفاق مياه النيل بين مصر والسودان عام ١٩٥٩، وكان سكان مصر في ذلك الحين ٢٢ مليون نسمة، ارتفع في الوقت الحاضر إلي ما يقرب أو يزيد على ٨٠ مليون نسمة، وزاد الطلب على المياه ٦ أمثال مع التوسع الزراعي والصناعي، وقد تراجع نصيب الفرد من المياه المتاحة في مصر - طبقا لتقرير مركز معلومات مجلس الوزراء - من نحو ٢٦٠٤ أمتار مكعب سنويا عام ١٩٤٧ إلي ٨٦٠ مترا مكعبا بنسبة انخفاض ٦٧٪ ثم إلي ٧٥٠ مترا مكعبا عام ٢٠٠٨، أي أقل من خط الفقر المائي المحدد بـ ١٠٠٠ متر مكعب سنويا بـ ٢٥٠ مترا مكعبا، وتوقع التقرير أن يصل متوسط نصيب الفرد من المياه إلي ٥٨٢ مترا مكعبا سنويا عام ٢٠٢٥ لتدخل مصر مرحلة قحط ومجاعة مائية.

تلويث النيل

ولا تقف المشاكل عند هذا الحد الخطر، بل تزداد صعوبة وتعقيدا نتيجة لتجمع مجموعة من العوامل السلبية فتفقد مصر سنويا كميات كبيرة من مياه النيل تقدر بحوالي ٣٥٪ من المياه المنصرفة عند أسوان نتيجة مجموعة من الظواهر والممارسات، منها ضياع ٨,١ مليار متر مكعب من مياه النيل في البحر المتوسط، و١١ مليار متر مكعب من مياه الصرف في الزراعة تصرف في البحر، إضافة إلي ما يفقد بالبخر والرشح. وتفقد مصر ما يقرب من نصف مواردها المائية (حيث لا تزيد كفاءة الري المفتوح والمعروف بالغمر عن ٥٠٪ بما يؤدي إلي فقداننا نصف مواردنا المائية المحدودة ويضيف أعباء كثيرة علي شبكة الصرف الزراعي وطلمبات الرفع) كما يقول د. نادر نورالدين الأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة. ويعاني نهر النيل من ظاهرة التلوث، فكما يقول العالم المصري د. رشدي سعيد (فكما أن هذا النهر شريان يزود مصر بالمياه فهو أيضا وريد يستقبل كل مخلفات النشاط الزراعي والصناعي وبقايا الصرف الصحي في مصر.. تصور نهر النيل بأن عليه أن يؤدي وظيفة مزدوجة، وهي إمداد مصر بـ ٩٠٪ من احتياجاتها من الماء العذب ونقل أكثر من ثلاثة أرباع نفاياتها.. وتدل القياسات المتاحة على أن النهر قد بلغ حدا خطيرا من التلوث، حيث تلقي الملوثات على مساره حتى يصبح عفنا وعليلا عندما يبلغ البحر عند المصب، فإضافة إلى كميات غير محدودة من نفايات الصرف الصحي للمدن علي شاطئيه، يحمل النيل ما يقرب من ١٨ مليار متر مكعب من مياه الصرف والنفايات الصناعية سنويا، وبهذا أصبح نهر النيل قناة الصرف الرئيسية، ويحتوي علي كل ما يمكن التفكير فيه من ملوثات وبكميات تتعدى بكثير الحدود المسموح بها لضمان حياة صحية، حيث يدخل نهر النيل سنويا ما يزيد على ٥٠٠ مليون متر مكعب من عوادم المصانع الحاملة للسموم والكثير من المعادن الثقيلة التي تأتي مع هذه النفايات والتي تترسب في الأراضي التي نأكل مما ينبت عليها، وتصل هذه النفايات إلى البحيرات والبرك التي نصيد منها أسماكنا، ولهذا أثره في إفساد حياتنا وزيادة تعرضنا للأمراض الخبيثة والمزمنة التي تزايدت في السنوات الأخيرة).

وأدى إلغاء الدورة الزراعية والتركيب المحصولي واستنباط أصناف جديدة من المحاصيل لها مواعيد زراعة مختلفة إلى استهلاك غير منضبط للمياه في الزراعة، وكمثال فالتوسع في زراعة الأرز أدى إلى حدوث أزمة في مياه الري.. لأن الترع والمجاري المائية في مصر ليست مصممة لري مساحة ٢ مليون فدان مزروعة بالأرز، والمفروض ألا تتجاوز مساحة الأرض المزروعة بالأرز مليونا و١٠٠ ألف فدان.

الجفاف والتصحر يهدد دول المنبع

وبالعودة لمشكلة العلاقات مع دول حوض النيل السبعة فسنجد أن السياسة المائية لمصر تقوم على مجموعة من الافتراضات والأسس التي تحتاج إلى مناقشة وإعادة نظر. أولي تلك الحجج التمسك بـ (الحقوق التاريخية المكتسبة) والقول بأن الموقف المصري (يتماشى مع قواعد القانون الدولي وأعرافه، خاصة قاعدة منع الأضرار التي تمنع إقامة مشروعات تضر الدول الأخرى على مصب الأنهار)، وطبقا لما قاله د. محمد نصرالدين علام (فلدي مصر اتفاقيات سابقة، وعلى سبيل المثال لدينا اتفاقية مع إمبراطور أثيوبيا (منليك) وهي موقعة عام ١٩٠٢، وهذه الاتفاقية سارية لمنع القيام بأي أعمال علي النيل الأزرق إلا بعد استشارة مصر.. ونفس الوضع ينطبق علي اتفاقية ١٩٢٩ مع دول الهضبة واتفاقية ١٩٤٩ مع أوغندا و١٩٩١ مع الرئيس موسيفني)، ويؤكد السفير رضا بيبرس المتحدث الرسمي باسم مصر في مؤتمر شرم الشيخ فإن الموقف المصري (يقوم على أسس قانونية قوية تستمد صلابتها من الاتفاقيات القائمة السارية النفاذ التي تتفق مع قواعد القانون الدولي).

وترفض دول حوض النيل السبع الاعتراف بالاتفاقيات الموقعة في ظل الاستعمار، وهو ما أعلنته بوضوح في اجتماع شرم الشيخ، مؤكدة أن اتفاقية (الإطار المؤسسي والقانوني لمبادرة حوض النيل) والتي سيتم التوقيع عليها في ١٤ مايو دون البنود الثلاثة التي طالبت مصر بتضمينها في الاتفاقية، تلغي هذه الاتفاقيات، وعقد في العام الماضي ١١ برلمانيا من بلدان حوض النيل لدراسة اتخاذ إجراءات قانونية أمام محكمة العدل الدولية ضد بريطانيا ومصر ومطالبة الدولتين بالتعويض عن (الخسائر) التي تكبدتها دول الحوض - حسب قولهم - بسبب الاتفاقية الاستعمارية الموقعة بين مصر وبريطانيا (نيابة عن دول شرق أفريقيا الخاضعة للاستعمار البريطاني في ذلك الوقت) عام ١٩٢٩.

ويقول د. عبدالملك عودة أستاذ الدراسات الأفريقية (تستند مصر دائما إلى ما يسمي بـ (الحقوق التاريخية المكتسبة)، وهي قاعدة أصبح مشكوكا فيها الآن للأسباب التالية:

أولا: عدم اعتراف الدول الخارجية بهذه المعاهدات.

ثانيا: القانون الدولي حمال أوجه، بمعنى أن هناك دائما رأيا يؤيدك وآخر يعارضك. وهذا يتضح من المعاهدة أو الاتفاقية التي تناقش فيه الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي تقضي مبادئ (هلسنكي) التي شغلت مجموعة القانون الدولي لمدة ٢٠ عاما. وتسعى هذه الاتفاقية إلي تنظيم المياه في الانهار متعددة الملكية، وانتهت الجمعية العامة عام ١٩٩٧ لصياغة قانون للأنهار رفضت اغلب دول الانهار توقيعه،

وحاولت مصر في مناقشات الجمعية العامة أن تدخل مبدأ احترام الحقوق التاريخية المكتسبة فلم تجد من يناصرها من الدول الأخرى سواء في إفريقيا أو دول المصب في أماكن أخرى من العالم. ثاني تلك الحجج التي تركز عليها السياسة المصرية، أن دول حوض النيل السبعة دول مدارية واستوائية مطيرة، وبالتالي فهي ليست في حاجة إلي مياه النيل. وتتجاهل السياسة المصرية بذلك اصابة هذه الدول بالجفاف والتصحر خلال القرن الماضي. وكمثال فقد تعرضت اثيوبيا بسكانها الـ ٦٧ مليون نسمة لواحدة من اسوأ موجات القحط منذ سنوات، وهي من أشد بلاد العالم فقرا، وقد أقامت اثيوبيا عدة سدود على عدة انهار داخل اثيوبيا منها سدود على النيل الأزرق، لتطوير نظم الري وانتاج المحاصيل وتوليد الكهرباء، وحصلت علي تمويل من قوى دولية، وآخر سد اقامته اثيوبيا يحجز ٩ مليارات متر مكعب سنويا، وقد اقامته بالتعاون مع الصين.

إسرائيل وأمريكا.. وتهديد مصر

المشكلة الثالثة تتعلق بدور القوى الدولية والإقليمية- خاصة اسرائيل- في اذكاء الصراع على مياه النيل، مثل التنافس الفرنسي الأمريكي في هضبة البحيرات والقرن الافريقي، ودعوة السياسة الايطالية للمنطقة ونشاطها المتنوع، والسياسات الإسرائيلية والايرانية والصينية واليابانية والجنوب افريقية.

وفي تقرير للادارة العسكرية في الجامعة العربية اشارة إلى (محاولات اسرائيل لاختراق أمن مصر والسودان بمحاصرة مياه النيل في حوضه الأعلى طبقا لاستراتجيتها الافريقية، وقد خططت اسرائيل لمساعدة اثيوبيا على بناء مشروعات سدود على النيل الأزرق، تؤدي إلى إنقاص حصة كل من السودان ومصر، كما خططت في الوقت نفسه لدعم (حركات التمرد) في جنوب السودان من أجل بث الاضطراب في حوض نهرالنيل).

ويتحدث د. محمود ابو زيد في تصريح ادلى به منذ ايام لصحيفة نهضة مصر عن (مخطط اسرائيلي- امريكي للضغط على دول حوض النيل وخصوصا مصر لمد اسرائيل بحصة من مياه النيل من خلال طرح فكرة تدويل نهر النيل!) وأن رفض مصر هذه الفكرة (دفع اسرائيل إلى اللعب على وتر الاقتصاد وضخ استثمارات لدول المنبع الفقيرة التي من السهل أن تفرط في حصة من المياه مقابل العملة الصعبة)٠ وأشار د. وجيه دكروري في نفس اليوم في صحيفة الاهرام (٢٤ ابريل) إلى محاولات اسرائيل المتكررة للحصول على حصة من مياه النيل عام ١٩٧٤ وعام ١٩٩٤ . وتحدث عن التوغل الاسرائيلي في دول الحوض للاضرار بحقوق مصر، والدراسات التي قدمتها اوائل عام ٢٠٠٩ إلى كل من الكونغو الديمقراطية ورواندا لبناء ثلاثة سدود، والاهتمام الإسرائيلي الخاص بنهر كاجيرا عليلحدود رواندا وبورندي، وتفعيلها للاتفاقية الموقعة بين اسرائيل واوغندا عام ٢٠٠٠ لاقامة مشاريع للري في ١٠ مقاطعات أوغندا متضررة من الجفاف، واستخدام المياه المتدفقة من بحيرة فيكتوريا لاقامة هذه المشاريع (وهو ما يؤدي إلي نقص المياه الواردة الي النيل الأبيض، أحد أهم الروافد المغذية لنهر النيل في مصر)، وأشار كذلك إلى الدور الإسرائيلي في اثيوبيا وجولة وزير الخارجية الإسرائيلية ليبرمان الافريقية في سبتمبر ٢٠٠٩ وشملها بعض دول منابع النيل).. ويرى بعض الخبراء أن الدور الإسرائيلي- رغم خطورته- ليس هو الاساس في تهديد المصالح المصرية وانما الاخطر هو الدور الأمريكي، يقول د. عبد الملك عودة (أعتقد أن كل ما يقال عن دور إسرائيل وأنها تتآمر على المنطقة فيه تضخيم كبير، اسرائيل موجودة منذ أيام الحرب الباردة، وكانت تعمل تحت مظلة حلف الاطلنطي. ومنذ انتهاء الحرب الباردة أصبحت تعمل في دائرة السياسة الأمريكية، ولكنها تتجنب الاصطدام مع فرنسا وغيرها بشكل واضح كما تصطدم السياسة الأمريكية)، ويطرح د. عبد الملك عودة تساؤلا مهما عن السياسة المصرية في هذا النطاق قائلا ٠٠ (إذا كانت الحكومة المصرية صديقة (حليفة على الأصح) للولايات المتحدة- وبصرف النظر عن قبولنا أو رفضنا لهذه الصداقة- وكذلك هناك صداقة بين اثيوبيا وأغندا والولايات المتحدة.. فلماذا تنجح أثيوبيا واوغندا في الاستفادة من صداقتهما مع الولايات المتحدة بشأن مصالحهما في حوض نهر النيل، والحصول على دعم عسكري ودعم تفاوضي، ونحن نفشل في ذلك ؟!.. هذه علامة استفهام يجب أن نبحث عن اجابة لها).

غياب مصري عن إفريقيا!

المشكلة الرابعة هو الغياب المصري عن الساحة الإفريقية (وإنشاء العديد من الدول، مثل إسرائيل وأمريكا والصين مشروعات ضخمة داخل دول الحوض)، يقول د. مغاوري دياب رئيس الجمعية العربية للمياه إلى أن المشكلة الحقيقية التي أدت إلى فشل التفاوض وصولا إلى قرار دول حوض النيل السبع توقيع اتفاقية الإطار بدون (مصر والسودان).. (هو غياب الدور المصري الذي كان لابد أن يكون أقوى من ذلك منذ عشر سنوات والذي ترك المجال مفتوحا على مصراعيه لبعض الدول التي تعاني من نقص المياه وعلي رأسهم إسرائيل لتغري دول الحوض بالمال مقابل المياه، مما أثر على العلاقة الجيدة بمصر)، ويقول حلمي شعراوي مدير مركز البحوث العربية والافريقية وأحد خبراء الشؤون الأفريقية القلائل في مصر) لابد للمنفعلين بأمر (الموقف الإفريقي)- ونحن كلنا بالمناسبة افارقة- أن يسألوا المسؤولين المصريين عن مصير وزن مصر في أي تنظيم إقليمي بالقارة في عصر التنظيمات الإقليمية ، حيث لا أجد فشلا يصارع وهن مشاركتنا مع بلدان الشمال الافريقي كله في التنظيم الاقليمي بالقارة، مع الاعتذار للمباريات الإعلامية هنا وهناك، أو هرج الزيارات الدبلوماسية ، والعمل التجاري الطارئ أو محدود القيمة).. وهناك مشكلات أخرى تتعلق بفكرة خاطئة في السياسة المصرية تقوم على (عدم تسييس مياه النيل) أي فصل موضوع المياه عن مجمل العلاقات المصرية مع الدول الإفريقية (!)، وضرورة ترشيد استخدام المياه حيث يبلغ الفاقد منها ٣٥٪، والاهتمام بموضوع المياه الجوفية وتنظيم إدارتها وحمايتها من التلوث، ووضع خطة استراتيجية لمساهمة مصر في مشروعات أعالي النيل والاستثمارات بإفريقيا.. إن ما حدث في اجتماع شرم الشيخ وتوابعه في الأيام القادمة، ليس أكثر من جرس إنذار. وما لم تتحرك كل الجهات المسؤولة الرسمية والشعبية لوضع استراتيجية حقيقية للعلاقات المصرية الإفريقية ووسائل تنفيذها.. فالخطر على مياه النيل وعلى الحياة في مصر قادم بأسرع مما قد يتصور البعض.

مـــلـــحـــمـــة الانـــعـــتـــاق

فريدة النقاش

قال المخرج التقدمي الأمريكي (أوليفرستون) واصفا فيلمه التسجيلي الجديد (جنوب الحدود) عن الرئيس الفنزويلي (هوجو شافيز) (إنها المرة الأولي في التاريخ التي يشابه فيها رؤساء عدة دول في منطقتنا الأشخاص الذين يحكمونهم).

ويقصد (ستون) بهؤلاء الرؤساء (لولا داسيلفا) في البرازيل الذي خرج من معطف النضال العمالي النقابي بعد أن عمل في بداية حياته ماسح أحذية وانتخبه شعب البرازيل لدورتين متتاليتين أو (ايفو موراليس) رئيس (بوليفيا) الذي انحدر من سكان بلاده الأصليين من الهنود الحمر، وحمل في ذاكرته ما اختزنته الروح الشعبية من ذكريات عن كفاح كل من العبيد و(تشي جيفارا) في بلادهم حين حرض الأخير الفلاحين وأبناء العبيد الذين أذلهم وأهانهم المستعمرون الإسبان والأمريكيون ونظمهم لمقاتلة مستغليهم وقاتل جيفارا بنفسه في صفوفهم إلي أن حاصرته المخابرات الأمريكية وقتلته خوفا من إشعاع الثورة الكوبية التي كانت قد انتصرت، وتحسبا لامتدادها إلي كل أمريكا اللاتينية الخاضعة للإمبريالية الأمريكية وكانت أمريكا قد سلحت نظما ديكتاتورية قمعية لإخضاع شعوب القارة دفاعا عن مصالحها غير المشروعة. أما (هوجو شافيز) بطل الفيلم الأخير لـ (ستون) والذي جاء بدوره منتخبا لدورتين بأصوات الفقراء والمهمشين والهنود الذين ينتمي إليهم، ورتبت له المخابرات الأمريكية أكثر من محاولة لقتله أو إزاحته، ولكنه اعتمادا على شعبه وعلى المؤسسات الجماهيرية التي أنشأها نظام استطاع أن ينتصر ديمقراطيا علي كل مؤامرات الأعداء الطبقيين والاستعماريين. واستطاع (شافيز) في نفس الوقت أن يحافظ - بمعونة الطبقات الشعبية ودعمها - على الحقوق التي حصلوا عليها في ظل النظام التقدمي، وبطبيعة الحال فلا يزال كل من (داسيلفا) - الذي رفض بالمناسبة أن يغير الدستور لكي يمد فترات حكمه لأكثر من دورتين رغم أنه كان يستطيع، كذلك (إيفو موراليس) و(شافيز) يواجهان صعوبات شتى تتمثل في عنف الأعداء الطبقيين والتعقيدات الهائلة في العلاقات الاجتماعية المركبة وقوة كبار الرأسماليين وثرائهم وأشكال التردد والميوعة التي تميز الطبقات الوسيطة أو ما يسمي بالبورجوازية الصغيرة وهي تتطلع إلي الصعود والإمساك بتلابيب الطبقة الرأسمالية ونمط حياتهم، ولم تنضم بعد بشكل حاسم للعمال وصغار الفلاحين. عرف هؤلاء القادة الذين يشابهون شعوبهم وقد منحوا لهذه الشعوب كل ولائهم أن ينبوع الأخلاق الثورية لا ينضب كما علمهم (فيديل كاسترو) هو الذي رفع نظامه المحاصر في كوبا شعار (نعم أنا أستطيع) حين صمم برنامجا لمحو الأمية أخذ المعلمون الكوبيون المتطوعون ينفذونه في عد